المحاضـــرة رقم 2: ميزان المدفـــوعـــات

مفهوم ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الحكومات والمواطنين والمؤسسات المحلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تقدر بسنة واحدة.

كما يمثل بيان إحصائي يلخص المعاملات التجارية والمالية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، حيث ينشأ عنها حقوق لتلك الدولة على العالم الخارجي أو ديون أو التزامات عليها مقابل العالم الخارجي نتيجة للمبادلات الإقتصادية والتحويلات الخارجية.

أهمية ميزان المدفوعات:

لميزان المدفوعات أهمية كبيرة تتمثل في:

- يعكس درجة التقدم الاقتصادي في البلد من خلال تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي
- يعد أداة تحليلية هامة ومؤشر اقتصادي تعتمد عليه الدول في وضع خططها التنموية واستراتيجياتها الخارجية
- يبين درجة تكيف الدول مع المتغيرات الخارجية من خلال العوامل المؤثرة عليه كحجم الصادرات والواردات وتدفق الاستثمارات،....
- يعكس مدى اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي من خلال مساهمة قطاع باقي العالم في تكوين الناتج الداخلي الخام
- يوضح أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات.

عناصر ميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية:

أولا: الحساب الجاري

يمثل هذا الحساب جميع المبادلات من السلع والخدمات ويتألف من **الميزان التجاري** وهو يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع وواردتها خلال فترة محل الحساب وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات ويسمى بميزان التجارة المنظورة، و**ميزان الخدمات** الذي تسجل فيه جل المعاملات الخدمية ويسمى بميزان التجارة غير المنظورة.

ثانيا: حساب التحويلات من طرف واحد

يتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج دون مقابل تشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات.

ثالثا: حساب رأس المال

تدخل فيه جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج تندرج ضمنها حركات رؤوس الأموال وتنقسم الى رؤوس الأموال طويلة الأجل ورؤوس الأموال قصيرة الأجل.

رابعا: ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي

يتم تسوية المدفوعات عن طريق العملات الأجنبية أو الذهب النقدي وكذا الودائع الجارية وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي.

خامسا: بند السهو والخطأ

يستعمل بند للسهو و الخطأ من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (التساوي بين جانبي المدين والدائن) حيث أن ضرورات الأمن القومي للدول تؤدي الى عدم الإفصاح عن مشترياتها العسكرية لذلك يتم ادراجها في بند للسهو والخطأ كما يستعمل هذا الأخير كذلك عند الخطأ في تقييم السلع والخدمات لأن التسجيلات في الجانب الدائن والمدين قد لا تكون متماثلة والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في هذا الحساب. و يعود سبب عدم تماثل مجموع المبالغ الدائنة ومجموع المبالغ المدنية في ميزان المدفوعات إلى تعدد مصادر المعلومات المعتمدة في إعداده.

توازن واختلال ميزان المدفوعات:

يعتمد إعداد ميزان المدفوعات وتسجيل العمليات فيه على طريقة القيد المزدوج حيث أن المعاملات الخارجية مع باقي العالم يتم تسجيلها مرتين في جانبي ميزان المدفوعات (أي مرة في الجانب الدائن و أخرى في الجانب المدين) حيث أن

الجانب الدائن يكون بإشارة موجبة (+) والجانب المدين يكون بإشارة سالبة (−) وبالتالي تتعادل قيمة مجموع الجانبين الدائن والمدين في جميع الحالات وهذا ما يفسر تواجد ميزان المدفوعات في حالة **توازن** مستمر من الناحية المحاسبية. أما من الناحية الاقتصادية فيستدل على التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات بوجود فائض أو عجز بالرجوع الى المعاملات الجارية والتحويلات الرأسمالية المستقلة.

أسباب اختلال ميزان الدفوعات:

هناك عدة أسباب تقف وراء إصابة ميزان المدفوعات بالاختلال منها:

- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية
- أسباب هيكلية متعلقة بمؤشرات الاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية
- أسباب دورية تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي
- الظروف الطارئة التي لا يمكن التنبؤ بها مثل الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب وغيرها.

تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

إن وجود اختلال في ميزان مدفوعات بلد ما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز دلك البلد في المعاملات الاقتصادية الدولية لا سيما في حالة حدوث عجز في الميزان المذكور و لذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك والذي عادة ما يتطلب فترة قد تمتد إلى سنوات عدة وذلك باستخدام مجموعة

من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة وعموما هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات و هما :

1. التصحيح عن طريق آلية السوق
2. التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة.